ديمقـــراطيـــــة المنـــابـر ..

ديمقـــراطيـــــة التعـــــدد ..

شرعت ، أخيرا ، تجربة تعدد التنظيمات السياسية فى اطار تحالف قوى الشعب العاملة ، تخطو خطواتها الاولى فى ربوع المجتمع .

وتخلق هذه التجربة ، فى ميدان ممارسة الشعب لحقوقه السياسية ، وضعا بديلا للنظام الذى استقر على أساس التنظيم السياسى الواحد لقوى التحالف . وذلك منذ قيام ثورة يوليو والغائها ، فى ١٩٥٣ ، للحياة الحزبية التى تبلورت بعد ثورة ١٩١٩ الوطنية . وكانت طبقتا كبار ملاك الاراضى وكبار الراسماليين ، المتداخلتان اجتماعيا وسياسيا ، قد تمكنتا — بعد تحجيم واستيعاب ثورة ١٩١٩ — من السيطرة شبه الكاملة على قيادات الاحزاب

لهذا كان طبيعيا ، فى مسار حركة التطور الاجتماعى والسياسى فى مصر ، أن تصطدم الاحزاب مع ثورة يوليو بقياداتها المنتمية فى غالبيتها الى الطبقة الوسطى ، من حول اول فعل اجتماعى — سياسى لها . ونعنى به قانون الاصلاح الزراعى الاول الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ . وذلك على الرغم من انه كان شديد التواضع فى احكامه ، اذ اكتفى بتحديد سقف الملكية الفردية بمائتى فدان . فى وقت لم تتجاوز فيه الرقعة الزراعية سبعة ملايين فدانا ، يعيش عليها حوالى عشرون مليونا من من المواطنين المسحوقين .

وهكذا ، انتهت — باندلاع ثورة يوليو — مرحلة من مراحل الممارسة السياسية فى المجتمع المصرى القائمة على التعدد من خلال الاحزاب على « نمط الديمقراطية الراسماليه فى الغرب » ، لتبدا مرحلة جديدة للعمل السياسى من خلال تنظيم واحد تبنيه السلطة الوطنية التى انبثقت عن ثورة يوليو . وذلك بعد فترة تردد وصراع قصيرة حول العودة الى نظام الاحزاب بعد تطهيرها ، أو فرض وحدة

وطنية من كل الطبقات دون استثناء تحت قيادة مجلس الثورة . تتجسد فى تنظيم سياسى واحد يتم الانضمام له فرديا .

وكان التنظيم السياسى الواحد ، هو الحل الذى انتهى اليه هذا الصراع الذى عرف باسم « **أزمة مارس ١٩٥٤** » فى تاريخ ثورة يوليو .

• • •

مضت هذه المرحلة من ديمقراطية الوحدة الوطنية العامة الشاملة لكل المصريين بغض النظر عن منابعهم ومصالحهم الاجتماعية المتصارعة ، تشق طريقها بالتنظيم السياسى الواحد . تتأرجح بين المد والجزر . وذلك من خلال أسلوب التجربة والخطأ الذى اعتمدته الثورة منهاجا عاما لحركتها الفكرية والعملية ، حتى عندما بلغت مستوى متقدما من الوعى الاجتماعى . تتأثر سلبا وايجابا بمدى تفاعل الجماهير مع الثورة . وهو التفاعل الذى تراوح بين المساندة العارمة فى كل مواجهة مع الاستعمار والصهيونية والاستغلال والتخلف ، وبين التحفظ واللامبالاة ازاء الاخطاء والتردد فى حسم قضايا اجتماعية وسياسة ناضجة وزيادة وزن اجهزة التسع والامن البوليسية والبيروقراطية العسكرية المدنية التى تداخلت معها نواة طبقة جديدة طفيلية عششت فى الدولة والمجتمع .

وعلى الرغم من ان الصياغة التنظيمية للوحدة الوطنية ظلت تتطور ، اجتماعيا وسياسيا ، من **هيئة التحرير** الى **الاتحاد القومى** الى **الاتحاد الاشتراكى** . وذلك عن طريق عزل بعض فئات وقوى رجعية عن التحالف الوطنى ، الا ان التنظيم السياسى الموحد ظل فاقدا — فى الغالب الاعم من الظروف — للفاعلية المؤثرة التى تتناسب مع حجم الكمى الذى اتسع لما يربو على ستة ملايين عضو .

ومنذ الحسم التاريخى الذى اقدمت عليه ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر فى ١٩٦١ ، لطريق التطور الذى يستشرف افاق الاشتراكية ، اخذت كل القوى الوطنية والتقدمية من مواقع فكرية واجتماعية متعددة ، تتجه نحو **نقطة لقاء سياسية موحدة** تتبلور فى صياغة ديمقراطية للعمل السياسى [الاتحاد الاشتراكى] يكون تعبيرا عن تحالف قوى الشعب العاملة . وهو التحالف الذى غدا يتكون بالتحديد من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الراسمالية الوطنية ، بقوده ، من الداخل ، تجمع اشتراكى [التنظيم الطليعى] كان من المفترض أن يضم الطلائع الاشتراكية فى الاتحاد .

وعلى الرغم من ان هذه الصياغة ، اثمرت بعض الايجابيات التى تجسدت فى تكوين كوادر شبابية جديدة ذات نهج تقدمى واشاعت الفكر الاشتراكى فى المجتمع ، الا ان التنظيم السياسى بشقيه [الاتحاد الاشتراكى والجهاز الطليعى] بقى دون المستوى فى حشد وتعبئة القوى الجماهيرية من اجل تعميق مجرى الثورة ، سياسيا واجتماعيا .

ويرجع ذلك الى اسباب عديدة . نذكر منها أن التنظيم ظل فى جوهره ، وليد القرارات الادارية العلوية الهابطة من السلطة وان اتخذ صورة الانتخابات . وانه افتقد ابسط قواعد الديمقراطية فى حياته الداخلية وفى اتصاله وتعامله مع الجماهير والمنظمات الوطنية والاتحادات النقابية والطلابية والتعاونية . ولم يستطع ان يعكس فى قيادته وفى اوعيته كل افكار وارادات قوى التحالف ، وينظم بينها حوارا ديمقراطيا ينتهى بقرارات للاغلبية تلزم الاقلية . وظل قابعا فى ظل السلطة ، ذيلا لها ، مبررا ومفسرا لاتجاهاتها دون مناقشة . يجمد ، واحيانا يعزل الى درجة تقييد الحرية ، اية قوى ديمقراطية وتقدمية داخله . الامر الذى اتاح فى النهاية لعناصر البيروقراطية والطبقة الجديدة أن تسيطر على معظم المراكز القيادية فيه . **وتحوله**

من « **تنظيم للتحالف** » الى « **تنظيم شبه حزبى** » . يدافع عن مصالح البرجوازية البيروقراطية التى باتت تنمو ، منذ أن انتهت الخطة الخمسية الاولى فى عام ١٩٦٥ الى طريق مسدود . وراحت تتصاعد بضغوطها .

باختصار تحول التنظيم الى جسم سياسى ضخم الحجم ، مترهل ، غير قادر على الحركة . وتحول عن دوره كأداة للعمل السياسى الديمقراطى للجماهير ، الى ما يشبه دور الشرطة السياسية لصالح قوى البيروقراطية والطبقة الجديدة التى استهدفت شل ومحاصرة فاعلية الثورة فى تغيير المجتمع .

• • •

من هنا برز التناقض الصارخ بين « **ديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل** » كنظرية ، هى موضع الاتفاق والاقتناع الجماهيرى العام . وبين صياغتها بالتطبيق العملى ، فى شكل « **اتحاد اشتراكى وتنظيم طليعى** » .

وحاول عبد الناصر ان يحل هذا التناقض عن طريق قيامه ، كقيادة ثورية ، بالاتصال المباشر المستمر مع الشارع الذى يموج بجماهير ناصرية محتشدة . وكان هذا الحل ينجح ، لبعض الوقت ، فى الدفع بحركة التغيير خطوة ، أو فى لجم قوى البيروقراطية والطبقة الجديدة وقوى الثورة المضادة ، عن الفعل والحركة . بيد أن هذا كله لم يكن يستمر طويلا . أو يدفع بالمسيرة الثورية نحو أهدافها حتى النهاية . ذلك أن الاتصال المباشر بين القيادة الثورية والشارع سرعان ما كانت تتبدد آثاره نتيجة انه يتم مع جماهير غير منظمة ، لا تملك أدوات تنظيمية فعالة قادرة على فرض قراراتها ومحالفها بأغلبيتها الديمقراطية . فضلا عن أن ثقتها غير المحدودة فى عبد الناصر كانت تحول ـ موضوعيا وذاتيا ـ بينها وبين الحركة المستقلة عنه . كانت تناديه وتلح احيانا فى النداء . وتنتظر دوما جوابه حتى تتحرك معه . ومن الواضح اليوم ، ان الانقلاب الصامت الذى قامت به البيروقراطية العسكرية فى أجهزة السلطة فى أواسط الستينيات ، هى التى أضعفت من قدرة عبد الناصر الموضوعية على تلبية نداء الجماهير ، رغم كل ما كان يجيش به من رغبات ذاتية .

وهكذا عندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ وزلزلت النظام والمجتمع حتى الاعماق ، كانت ديمقراطية العمل السياسى تعانى مأزقا حادا فى القمة والقاعدة معا .

وحين انطلق طوفان القوى الشعبية ، بحمية وعفوية وصدق ، يعرى الاسباب الحقيقية للهزيمة ، أعاد من جديد طرح القضايا والمشاكل الرئيسية للبلاد والثورة . وفى مقدمتها قضية الديمقراطية ووحدانية التنظيم السياسى وعجزه .

• • •

وسط الظروف الصعبة والمعقدة التى أفرختها الهزيمة ، وتفجر **أول صراع مكشوف على السلطة** فى تاريخ ثورة يوليو منذ ان استقرت فى مارس ١٩٥٤ ، بين البيروقراطية العسكرية ممثلة فى « **المشير عبد الحكيم عامر وجماعته** » وبين القيادة الثورية التى تثقلها الهزيمة ممثلة فى « **جمال عبد الناصر** » ، جرت محاولات لحل التناقض بين نظرية التحالف وبين صياغاتها التنظيمية ، على نحو أكثر ديمقراطية . وذلك تحت شعار « **اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب الحقيقى لا الشكلى ، من القاعدة للقمة** » فى أحضان الجماهير التى هبت فى التاسع من يونيو ١٩٦٧ ، تتصدى للهزيمة وتقاومها وتصلب عود القيادة الثورية والقوات المسلحة ، وتلملم أشلاء المجتمع فى وحدة نضالية .

ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح ، رغم أن الحركة العفوية للجماهير أنبتت ظروفا موضوعية ملائمة . وخاصة بعد أن تم تصفية « البيروقراطية العسكرية » . غير أن « عبد الناصر » لم يشأ أن يتخذ من هذه التصفية بابا للتغيير الشامل ، سياسيا واجتماعيا . ذلك أنه لم يرد أن يكشف — وقتذاك — ومع ثقل الهزيمة — عن مدى القيود التى كانت تفرضها البيروقراطية العسكرية على حركته . ومن هنا استخدم التصفية فحسب في تهيئة المناخ الصحى داخل القوات المسلحة لاعادة بنائها من جديد على نحو يؤهلها لتحدى الاحتلال الاسرائيلى فى جولة قادمة . وكان هذا هو الهدف الاساسى ، بل لعله الوحيد ، الذى صمم أن يعيش بقية عمره . ويجب أن نتفهم ذلك نفسيا وسياسيا ، من قائد ثورة ، أفرزته هزيمة ١٩٤٨ للانتقام منها وتخطيها فاذا به يمنى بهزيمة أفدح فى ١٩٦٧ نتيجة تسلط وفساد البيروقراطية العسكرية الجديدة التى خرجت من أحشاء الثورة وتحت ظله.

ولعل هذا ما جعل عملية « تصفية البيروقراطيه العسكرية » تتخذ الاسلوب الامنى البوليسى فى أروقة القمة العليا ، دون النزول بها الى شوارع الجماهير لتأخذ ابعادها السياسية والاجتماعية الكاملة وكان من نتيجة هذا أن القوى المدنية البيروقراطية والطبقة الجديدة المستكنة ، أصبحت هى المستفيد الرئيسى من تصفية البيروقراطية العسكرية . فغدت مطلقة السراح دون منافس ، متخفية تحت عباءة عبد الناصر .

من هنا يبرز — موضوعيا — « الخط التاريخى » الذى وقع فيه عبد الناصر ، عندما توانى عن استثمار « اللحظة التاريخية النادرة » ، التى تولدت عن حركة الجماهير الجذرية فى مضمونها ، العفوية فى نشاطها ، للاطاحة بكل القوى البيروقراطية والطبقة الجديدة . وذلك من خلال تنظيم هذه الحركة العفوية للجماهير فى صياغات ديمقراطية شعبية لقوى التحالف الوطنى التقدمى .

• • •

ويبدو أن حسابات عبد الناصر — وقتذاك — كانت تجرى على أساس أن البيروقراطية المدنية وطبقتها الجديدة اضعف واقل خطرا من البيروقراطية العسكرية ، ويمكن معالجتها بسهولة . فضلا عن أن ضرب البيروقراطيه المدنية قبل اعادة بناء الجيش واعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من شأنه أن يشل اجهزة الحكم فى البلاد . والدليل على ذلك انه عندما فوتح فى هذا الموضوع ، كان جوابه : « وبمن احكم واسير شئون البلد فى هذه الظروف الصعبة . أعطونى بعض الوقت أبنى فيه الجيش من جديد . ثم نأتى للتغيير الثورى الشامل » .

فى الحق ، كانت الظروف صعبة . .

ولكن ، فى الحق ايضا ، اللحظات التاريخية النادرة للتغيير الحاسم والسريع لا تنتظر ولا تدوم .

وحين جاء الوقت بعد ذلك لاعادة بناء الاتحاد الاشتراكى ليكون وعاء ديمقراطيا لجميع قوى التحالف ، وخاصة جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين التى تصدت للهزيمة ، فانه على الرغم من كل تعليمات عبد الناصر المشددة بضمان حرية الانتخابات ، تمكنت القوى البيروقراطية وطبقتها الجديدة — بعد تبدد اللحظة التاريخية النادرة — من أن تسيطر سيطرة كاملة على الانتخابات ليأتى « الاتحاد الاشتراكى » فى صياغته الجديدة ، أداة تنظيمية معبرة عن مصالحها فحسب ، وذلك تحت لافتة تحالف قوى الشعب العاملة .

صحيح أمكن لبعض القوى الوطنية التقدمية أن تحتل بعض المواقع فى التنظيم الجديد . ولكنها تعرضت دوما للحصار والتصفية ، كلما استعصت على عمليات الترويض والتدجين .

واذكر ، عندما اتيح لنا مناقشة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى ذلك ، خلال جلسة الحوار التى عقدها مع « **أسرة تحرير الطليعة** » اثناء زيارته لمبنى الاهرام الجديد فى يناير ١٩٦٩ .. قال ، يومها ، فى حضور الرئيس السادات :

« ــ بصراحة ، هم فى الاتحاد الاشتراكى ضدكم ـ لا يريدونكم . ويعتبرونكم بافكاركم وحركتكم أعداء لهم . وكان طبيعيا أن يسقطوكم فى الانتخابات . حاولوا اقناعى باتخاذ اجراءات قاسية ضدكم بسبب نقدكم للنظام ولحركته . وقدموا لى مئات التقارير .. من يسهر مع من .. ومن يعمل مع من .. خذوا نصيحتى . انا أفهم دوافعكم ومشاعركم . يجب أن تقتنعوا اليوم بدورسان بيتر [القديس بطرس] وبس . مهمتكم الان فى المجتمع أن تكونوا مجرد مبشرين .. لا أكثر . وانتظروا تغير الاوضاع .. علينا أن نفتش عن صياغات أخرى للعمل السياسى أكثر ثورية وديمقراطية .. »

وفى هذه الجلسة أيضا ، كشف لنا عبد الناصر عن المحاولات العديدة التى بذلت معه ، كى يصدر أوامره كرئيس للاتحاد الاشتراكى **بايقاف مجلة «الطليعة»** عن الصدور . باعتبار أنها « **وكر للتخريب واداة لهدم الاتحاد الاشتراكى** » . وكيف أنه يرفض ذلك ويقاومه .

وفى مناقشات متتابعة بعد ذلك مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، شارك فيها كل من العالم الاقتصادى والمفكر الفرنسى المعروف « **شارل بتلهايم** » والفيلسوف والمفكر الفرنسى « **روجيه جارودى** » ، تناولت قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسى فى مصر خاصة والعالم الثالث عامة ، عبر عبد الناصر عن قناعته بصحة نظرية تحالف قوى الشعب العاملة من اجل التقدم . ولكنه أبدى شكوكه ، نتيجة تجربة الاتحاد الاشتراكى ، فى سلامة التنظيم السياسى الموحد من حيث بنائه وفاعليته . وكيف انه بوحدانيته يقتل الديمقراطية والحوار ويقيد حركة جماهير التحالف ، والصراع السلمى بين قواها المختلفة من اجل التقدم . وطرح عبد الناصر خلال النقاش فكرة انشاء حزبين أو أكثر داخل الاتحاد الاشتراكى ، للخروج من مأزق « **الوحدانية** » الى رحابة « **التعدد** » ، ضمن اطار التحالف .

• • •

وتلاحقت الاحداث بايقاعها السريع .. واحيانا الدرامى . قطع « الموت المفاجىء » على **جمال عبد الناصر** مشواره . وتولى **السادات** مسئولياته الدستورية وسط اعاصير قوى متأججة ولكنها مكتومة . كل قوة منها ، لها حسابها الخاص . بل كان داخل القوة الواحدة أكثر من تكتل ، لكل منه ــ ايضا ــ حساب يختلف الى حد التناقض مع حسابات التكتلات الاخرى المنتمية لنفس القوة ، كما كشفت عن ذلك تحقيقات ما عرف باسم « قضية مؤامرة مراكز القوى » .

وما لبثت الاعاصير أن تفجرت على السطح ، **فى ثانى صراع مكشوف وشامل على السلطة** ، فى تاريخ ثورة يوليو ، وذلك فى مايو ١٩٧١ ، بعد أقل من أربع سنوات على الصراع الأول عقب هزيمة ١٩٦٧ .

واستطاع الرئيس السادات تحت راية الديمقراطية التى رفعها ، وبالقوة المميزة التى اكها تاريخيا ، السلطة الشرعية فى مصر ذات النهر الواحد ، أن يحشد من حوله الجماهير غير المنظمة المتعطشة للحرية والديمقراطية والمعادية لاساليب القمع والقهر . ويحاصر القوى المضادة له التى تحصنت ــ دون جدوى ــ بأهم المراكز القيادية فى أجهزة الدولة وفى الاتحاد الاشتراكى . ويسقطها فى ليلة واحدة ، دون أن يتمكن التنظيم الموحد الضخم أن يفظم مظاهرة احتجاج واحدة . ولو من الف كادر وحسب ، ينبثقون من مجموع اعضائه الذين اربوا على الستة مليون مواطن ، دفاعا عن قياداته التى كانت ملء السمع والبصر طوال سنوات .

وعلينا هنا أن نرصد ، بموضوعية ،ظاهرة هامة تكرروقوعها فيكل من ٩ يونيو ١٩٦٧ وفي١٥ مايو١٩٧١ . فعلى الرغم من اختلاف ظروف كل من التاريخين ؛ فان الجماهير الواسعة غير المنظمة هى التى بادرت بالحركة العفوية لمواجهة الخطر وملء الفراغ ، بعيدا عن التنظيم السياسى الموحد وفى غيبته . بل وتحديا له أحيانا .

وهذا أمر يثير أعمق التساؤل . فهذه الجماهير هى اللحم الحى لقوى التحالف. بل وأكثرها وعيا واستعدادا للعمل والتضحية ، بدليل تحركها . واذا كان التنظيم السياسى الموحد [الاتحاد الاشتراكى]هو الصياغة التنظيمية لقوى التحالف ، فان هذه الجماهير — بالضرورة — أو غالبيتها على الاقل تتمتع بعضويته . ومع ذلك فانها — فى كل ظرف تاريخى — لم تتحرك من داخل التنظيم وبقيادته . بل آثرت التحرك من خارجه .

ماذا يعنى هذا ؟

هل يعنى أن التنظيم رغم ضخامة شكله الخارجى ، يظل أضيق فعليا عن استيعاب جميع قوى التحالف ، كما ونوعا ؟ .

هل يعنى أن قوى التحالف ، وخاصة الحية المتحركة ، تعيش داخل التنظيم فى غربة مقيدة ، ومن هنا لا سبيل الى انطلاقها وتعبيرها عن آرائها ومواقفها الا من خارجه ؟

هل يعنى أن التنظيم السياسى ، بطابعه الوحدانى يتناقض مع طابع التعدد لقوى التحالف ، من حيث أن الجماهير الحية المتحركة تفتقد قياداتها ضمن قيادات التنظيم الرسمية ، فى حين تجدها خارجه فى الشارع العريض ؟

هل يعنى أن التنظيم السياسى الموحد ،ببنائه فى ظل السلطة التنفيذية وبتدخلها، يصبح فى الحقيقة جزءا مكملا لها . ويتخلق بطابعها البيروقراطى الادارى . ويتخلى عن مبادىء الديمقراطية والحوار والصراع السياسى . ويصبح همه ارضاء اقوى عناصر السلطة باستمرار مع اكتساب المهارة لتغيير ولائه بسرعة مع تغيرهم .. وينتج عن ذلك كله أن يسيطر على حركته مجموعة من « **الموظفين العموميين السياسيين** » يجيدون الرطانة بالمصطلحات الثورية التى شاع فى عالم اليوم استخدامها وتداولها دون ما خوف أو حساسية كما كان فى الماضى . وينالون فى مقابل ذلك الامتيازات والمكافآت . ويحتلون الصفوف الاولى فى كل اجتماع يصور تليفزيونيا أو صحفيا .. دون أن يكون لهم أدنى وزن جماهيرى ؟

كل هذا وأكثر ، كما تكشف التجربة ،وارد .

بيد أن قلب المشكلة يتحدد — **أولا** — فى التناقض التنظيمى والاجتماعى والفكرى ؟ بين « **التعدد النوعى** » لقوى التحالف وبين «الوحدانية البيروقراطية للتنظيم السياسى».

كما يتحدد — **ثانيا** — فى أنه من الوهم تصور امكانية اشاعة حياة ديمقراطية داخل وعاء تنظيم سياسى معين ، بمعزل عن الحياة الديمقراطية للمجتمع ككل . فالديمقراطية **لا تتجزأ** (*)

• • •

من هنا يمكن القول أن يوم ١٥ مايو١٩٧١ ، أيا كانت التقييمات المختلفة له ؟ كان هو نقطة الطفرة الموضوعية للانتقال من مرحلة التنظيم السياسى الواحد للتحالف الى مرحلة التنظيمات السياسية المتعددة للتحالف . خاصة بعد أن تمكنت الجماهير الشعبية بصور وتحركات شتى من أن تملا بقوتها وحيويتها ساحة العمل السياسى ، **من فوق ظهر التنظيم الموحد** (*)

ولعل أبلغ دليل على ذلك هو ما انتهت اليه من فشل كل محاولات اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ، بعد ١٥ مايو ٧١، ذاته ، على نفس المنوال التنظيمي الوحداني القديم

ومن خارج وداخل التنظيم ، تدافعت الاتجاهات — من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة — تطالب بتعدد التنظيمات سواء في شكل أحزاب أو منابر الخ ..

وفي قلب الاتحاد الاشتراكي نفسه ، دارت رحى معركة داخل ما سمي « بلجنة العمل لتطوير الاتحاد الاشتراكي » بين اتجاهات التعدد الديمقراطية ، وبين القوى التي حاولت وراثة المراكز البيروقراطية في التنظيم تدعمها الطبقة الطفيلية ، وتجسدت فيما سمي « بلجنة النظام » التي أقدمت على « مذبحة » القوى الوطنية والتقدمية في التحالف .

بيد أن اتجاهات التعدد الديمقراطية ظلت تتصاعد بقوة في المجتمع وتلح الحاحا مستمرا على التغيير . واستجابة لهذا الالحاح ، أصدر الرئيس السادات بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي « ورقة التطوير » متبنيا تعدد التنظيمات السياسية على شكل منابر داخل الاتحاد الاشتراكي».

• • •

كان هذا كله تفاعلا مع حركة التاريخ في المنطقة والعالم العربي ، حيث راح يتبلور — هنا وهناك — أسلوب التعدد الديمقراطي للتنظيمات السياسية في اطار تحالف قوى الشعب العاملة من أجل الحرية والتقدم .

وتحولت القوى البيروقراطية الجديدة في تحالفها مع الطبقة الطفيلية الوليدة ، عن موقفها من التمسك بوحدانية تنظيم تسيطر عليه ، بعد فشلها في ذلك ، الى وقف المطالبة بفك التحالف الوطني واطلاق حرية تكوين الاحزاب على غرار النظام الديمقراطي الرأسمالي الغربي . اي العودة الى ما قبل ثورة يوليو والقانون الاول للاصلاح الزراعي !

ونتيجة للمناخ الاجتماعي — السياسي الجديد وخاصة بعد حرب اكتوبر ، واستغلالا لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، ولعودة كثير من الاقلام الرجعية للتعبير عن مصالحها في الصحافة ووسائل الاعلام ، بدا أن أعلى الاصوات وأقواها ، هي أصوات هذا التحالف البيروقراطي — الطفيلي ، ضد التحالف الوطني لقوى الشعب العاملة

انزع هذا الصوت العالي القبيح ، الذي راح يرجم بحجارة الحقد الطبقي كل منجزات ثورة يوليو وايجابيات قيادتها ، وينهش بجهالة ووحشية بطولة عبد الناصر التاريخية ، تيارا له وزنه المؤثر في التحالف الوطني وهو تيار الشباب الناصري . مما دفعه في اطار الدفاع عن ثورة يوليو واستمرارها الى أن يتخذ — بأسلوب رد الفعل المضاد العنيف — موقف المعاداة المبدأية لفكرة تعدد تنظيمات التحالف . ويعتبرها خيانة « للفكر الناصري » . ويصر على وحدانية التنظيم السياسي للتحالف .

وعلى الرغم من أننا نقدر ونفهم مخاوف هذا التيار وصدق دوافعه ، الا أننا نختلف معه في « رد فعله » وتقييمه للتعدد ، ليس فقط من ناحية المبادىء الديمقراطية العامة للقوى الشعبية أو من ناحية الاستفادة من تجارب دروس التجربة الحية التي اربت على عشرين عاما ، بل أيضا من ناحية أن « فكر عبد الناصر » في سنواته الاخيرة كان قد بدا يتجه بوضوح نحو تعدد التنظيمات السياسية للتحالف .

ويجب أن نميز بدقة بين هذا التيار الشبابي . وبين تيار آخر يمثل مجموعة من المنتفعين بالمراكز القيادية والامتيازات الادارية والمالية في الاتحاد الاشتراكي والنقابات العمالية ، راح يهاجم تعدد التنظيمات السياسية للتحالف على اساس أنها تصادر حقوق العمال والفلاحين تارة وانها ترتد بالتجربة الوطنية التقدمية لثورة يوليو تارة أخرى الخ .. في حين انه ، في الحقيقة ، يحاول أن يسد الطريق على اندفاع القواعد السياسية والنقابية نحو التغيير وتحطيم الاصنام .